

المملكة العربية السعودية

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني



## مذكرة تفاهم ثقافي

بين مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني  
والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

١٤٢٩هـ — ٢٠٠٨م

## مذكرة تفاهم ثقافي بين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

إن مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، وانطلاقاً من كونه منبراً للأطروحات والمبادرات الاجتماعية؛ وتحقيقاً لأهدافه الرامية إلى:

- ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع؛ ليصبح أسلوباً للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا.
  - وتكريساً للوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية، وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف.
  - وتعزيز دور مؤسسات المجتمع بما يحقق نشر ثقافة الحوار والتسامح والوسطية.
  - ويعزز حرية التعبير المسؤول وفقاً للثوابت الشرعية والوطنية.
  - وتفعيلاً لمفاهيم الحوار الوطني عبر التعاون مع المؤسسات المعنية.
- وهي الأهداف التي يلتقي عليها:
- مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي أنشئ بموجب موافقة خادم الحرمين الشريفين ذات الرقم م/٣٣٩، وتاريخ ١٤٢٤/٥/٢٤هـ الموافق ٢٤ يوليو ٢٠٠٣م، بصفته هيئة سعودية ذات شخصية معنوية مستقلة.

### فقد تم إبرام مذكرة تفاهم ثقافي بين :

مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، ممثلاً في رئيس اللقاء الوطني للحوار الفكري معالي الشيخ صالح بن عبدالرحمن الحصين، ويشار إليه بـ (الطرف الأول).  
والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التي يمثلها معالي المحافظ الدكتور/ علي بن ناصر الغفيس ويشار إليه بالطرف الثاني.  
من أجل التعاون على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

وقد رأى الطرفان وضع خطة تنفيذية لتفعيل مذكرة التفاهم الثقافي وإبراز الأسس التي يقوم عليها؛ وإيضاح المجالات التي يمكن الاتفاق عليها؛ إيماناً منهما بأهمية الحوار ونشر ثقافته في المجتمع وفق الأسس السليمة المستمدة من المبادئ الإسلامية، والركائز الرئيسية في دعم الوحدة الوطنية.

وتتضمن مذكرة التفاهم الثقافي بالأساس إعلان المبادئ والأسس التي تشمل الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها؛ لتفعيل التعاون بين مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وفق ما يأتي:

### مبادئ المذكرة :

- يتم التعاون بين المركز و المؤسسة وفق الأنظمة الحاكمة لكل منهما ما لم يرد فيه نص تطبق بشأنه الأنظمة والقرارات واللوائح النافذة في المملكة.
- يسهم كل طرف بشكل فاعل في تنمية الحوار الوطني وتطويره من خلال التعاون بشكل وثيق، وعلى أسس مستمرة — وفق منهج التعاون والشراكة — لضمان تنفيذ الآليات العامة لتنمية الحوار الوطني.
- يشارك كل طرف من الطرفين في تطوير الحوار في المجتمع السعودي وتحديثه؛ وتشجيع الاستفادة من خطط العمل الوطنية، والدخول في شراكات ثقافية لهذا الغرض مع مؤسسات المجتمع السعودي وغير ذلك من أصحاب المصالح؛ والتشاور مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة من خلال صياغة الأنظمة والقرارات.
- يتم التعاون بين الطرفين من خلال برامج ذات طابع ثقافي /فكري و مهاري في مجالات التعليم.... إلخ.
- تكوين فريق عمل مشترك، يضم مختصين من منسوبي كل من الطرفين؛ لتفعيل هذا التعاون الثقافي حسب التصور الوارد بهذا الاتفاق. ولفريق العمل حق الاستعانة بممثلين من جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر؛ كما يحق لفريق العمل تكوين فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أية موضوعات تفصيلية محددة.
- يشارك كل طرف من الطرفين في وضع مبادئ توجيهية لبرامج ثقافة الحوار على المستويات المحلية والإقليمية، بصفتها إطاراً لمعالجة القضايا الآتية:
  - الشراكات الضرورية بين المستويات المختلفة لمؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية.
  - الاهتمام ببرامج التدريب وورش العمل لعينات مختارة من أفراد المجتمع في مجال أدب الحوار ومجالاته (الطلاب، المعلمون، المدربون، الشباب، القيادات الطلابية ) لتشكيل نواة لنشر ثقافة الحوار .
  - القيام بالعمل على تكامل البرامج النوعية المختلفة، وتحسين فعاليتها العامة.
  - إنشاء قواعد معلومات مشتركة حول ثقافة الحوار والتسامح والاعتدال والوسطية.

- اقتراح وضع مبادئ توجيهية، من أجل تبني مادة لتقافة الحوار و الاتصال في برامج التدريب و التعليم المنفذة من قبل المؤسسة، بشأن التنقيف في هذا الخصوص، تمكيناً لجميع أفراد المجتمع من احترام الآخر.
- تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ فور التوقيع عليها واعتمادها.
- تكون هذه المذكرة سارية المفعول لمدة خمس سنوات، ويتم تجديد العمل بها تلقائياً، ولمدة مماثلة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإعلام الطرف الآخر عن رغبته في عدم تمديد العمل بهذه المذكرة، وذلك قبل (٦٠) يوماً من موعد الانتهاء.
- يُتفق على المبالغ المالية المترتبة على المشروعات المنبثقة عن هذه المذكرة حسب طبيعة الخدمات المقدمة، وتحدد بالاتفاق من قبل فريق العمل المشترك أو من الجهة المنفذة.

والله الموفق،،،

## ثانياً: مواد اتفاقية التعاون الثقافي ومجالاتها:

### المادة الأولى:

الشراكة العلمية بين الطرفين في مجال إعداد البحوث والدراسات المسحية والتقويمية؛ والتحليلية؛ والإحصائية؛ وإعداد التقارير؛ وتجهيز استبانات استطلاع الرأي.

### المادة الثانية:

يشترك الطرفان في وضع برامج تدريبية إستراتيجية فعالة لبناء ثقافة الحوار والترابط الاجتماعي للجميع للتغلب على المعوقات التي تحول دون انتشار ثقافة الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال بصورة فعالة.

### المادة الثالثة:

يقوم الطرف الثاني بتأمين الدعم العلمي من خلال توفير الكفاءات ذات الخبرة والتخصص؛ لتقديم الاستشارات المتخصصة في مجال المركز عن طريق نظام المستشار المتفرغ وغير المتفرغ لدى الطرف الأول.

### المادة الرابعة:

يقوم الطرف الثاني بتقديم خدمات علمية مساندة للمواقع الإلكترونية التابعة للطرف الأول، شاملة تحرير المادة باللغتين: العربية والإنجليزية، وإعداد قواعد البيانات اللازمة في هذا الخصوص.

### المادة الخامسة:

يستثمر الطرف الثاني دوره العلمي والحضاري في إقامة مسابقات ثقافية؛ وإعداد كتيبات تعريفية؛ واقتراح الموضوعات المتعلقة بالمصلحة الوطنية؛ والمشاركة في إقامة المعارض والمحاضرات التثقيفية والإرشادية.

### المادة السادسة:

ييجاد منتدى إلكتروني للطرفين؛ لتبادل المعلومات والخبرات بشأن وضع ثقافة الحوار على المحك؛ لإيجاد نماذج تجمع بين الاستقلالية الإدارية والابتكارية وبين التعددية التي تهدف إليها هذه المذكرة، واتساع نطاق الإتاحة والتماصك الاجتماعي.

### المادة السابعة:

يهيئ الطرف الثاني مرافقه التي تتميز بالموصفات القياسية، لإقامة أنشطة الطرف الأول من مؤتمرات وبرامج تدريبية والاستفادة من مؤسساته ومعاهدة العلمية التابعة له في جميع مناطق المملكة وربوعها.

### المادة الثامنة:

يقوم الطرف الأول من خلال خبرته الميدانية باقتراح الموضوعات والقضايا الحيوية في مجال ثقافة الحوار والاعتدال والاختلاف ونحوها، وتقديمها للطرف الثاني.

### المادة التاسعة:

يتعاون الطرفان في لقاءات الوفود الزائرة \_\_\_\_\_ المعنية بقضايا الحوار والثقافة السعودية لكل منهما بالاستعانة بأفراد من كل طرف، أو بعقد اللقاءات نفسها.

